أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسات

الاتحاد الأوروبي
بعد غزو أوكرانيا: تحوّلات ومسارات

إعداد: د. جهاد الملاح

كانون الأول / ديسمبر 2022
dimensioncenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2022

info@dimensionscenter.net

مقدمة

مرّ الاتحاد الأوروبي منذ تأسيسه، بعدد من الأزمات، يُذكر منها في العَقْدين الأخيرين الحرب على الإرهاب والأزمة المالية عام 2009، وقضايا اللاجئين بعد التحوُّلات السياسية في المنطقة العربية وشرق أوروبا، وصولاً إلى تفشي وباء كورونا ثم البريكست.

وقد فرضت تلك الأحداث وغيرها، تحدّيات حقيقية على الاتحاد الأوروبي، الذي استطاع أن يتصدى لها بشكل أو بآخر، وأن يعزز متانته ويدعّم سياساته تدريجياً، وبالتالي كانت التجارب ضرورية لسدّ أي فراغ في تلك السياسات، أكانت اقتصادية أو مالية أو أمنية أو قانونية أو غير ذلك.

لكن تلك الأزمات والتحدّيات، رغم خطورتها أحياناً وتَشَظّياتها الكثيرة، لم تخرج عن الإطار التقليدي لصيرورة التاريخ لدى الدول والتكتلات، وكانت عادية، إذا ما تمّت مقارنتها بما أحدثه الغزو الروسي لأوكرانيا. فالحرب التي بدأتها موسكو في 24 شباط 2022، طرحت على الاتحاد الأوروبي تحدّيات غير مسبوقة، حاولت الدول الأعضاء التعامُل معها بجدية وصرامة.

فلم تكد روسيا تغزو أوكرانيا حتى هبّ الاتحاد الأوروبي، لاستيعاب الصدمة، ثم محاولة الردّ من كل حَدَب وصَوْب. بدأ الردّ بإعلان التضامن المطلق مع أوكرانيا، في كل ما أمكن. في الحد الأدنى، أصبح يكفي أن ترفع جوازَ سفرٍ أوكرانياً في قطار فرنسي، حتى يفهم الجابي أنك مُعفى. وفي الحد الأقصى، بدا الاتحاد الأوروبي أنه يريد رفع بطاقة حمراء في وجه روسيا وفي وجه حلم إمبراطوري يدور في عقل حاكمها.

إلا أن البطاقة الحمراء، التي أوحِي، بعد ساعات من الحرب، أنها ستُرفع سريعاً، ظهر تدريجياً أن دونها عقبات كثيرة، صنعتها عقود طويلة من السياسات الأوروبية التي لم تكن مستعدة ليوم يفك فيه الارتباط مع موسكو، بدءاً من سياسات الطاقة، وصولاً إلى سياسات الدول الأعضاء المتباينة إزاء العلاقة مع الشرق السوفييتي أولاً ثم الروسي لاحقاً. وما بين الطاقة وبين التباينات، ملفات شائكة كثيرة، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه غارقاً فيها، منذ أن بدأت معالم المعركة الأوكرانية تتوضح.

في كل الحالات، كان للحرب تأثيرات على الموقف الأوروبي، بل على الاتحاد الأوروبي، بشكل عامّ. وهي تأثيرات ظهرت تدريجياً وفي العديد من المستويات.

في محاولة لفهم هذه التأثيرات، ومع العلم أن الأزمة متشعبة، لا بُدّ من مقاربة القضايا الأساسية التي طافت على السطح نتيجة الحرب على أوكرانيا، وهي تتركز أولاً في الاستراتيجية العسكرية وثانياً في سياسات الطاقة وثالثاً في العلاقات مع واشنطن، وكلها قضايا من شأنها أن تحدد مستقبل الاتحاد الأوروبي.

أولاً: الاستراتيجية العسكرية

لم يأتِ الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/ فبراير من فراغ، بل جاء بعد نحو ثماني سنوات من التوتر الذي تسبّب به ضمّ روسيا لشِبه جزيرة القرم (جنوب) في 18 آذار/ مارس عام 2014، ليكون أكبر عملية ضمّ لأرض منذ الحرب العالمية الثانية. وقد اعتبرت عملية ضمّ القرم خرقاً لاتفاقية هلسنكي التي تقضي بفضّ النزاعات بالطرق السلمية وباحترام سيادة جميع الدول وضمان حقوق الأفراد، وتنصّ على عدم جواز تغيير الحدود الدولية في أوروبا. وإضافة إلى ضّم القرم، دار صراع دموي في منطقة دونباس (شمال شرق) قُتل فيه نحو 14000 شخص بين 2014 و2020[1].

الموقف الأوروبي كان ضعيفاً طوال ثماني سنوات بعد ضمّ شِبه جزيرة القرم، وهنا توصيف الضعف يأتي مقارنة للتحدّيات التي طرحها ذلك الضمّ، ولإمكانية تدحرج الأمور نحو توسّع روسي أكبر. صحيح أن الاتحاد الأوروبي بدأ فرض العقوبات على روسيا بعد إعلانها ضمّ القرم[2]، لكن تلك العقوبات وما تمّ اتخاذه من إجراءات لم تكن لتعبّر عن سخط أوروبي فعلي ضد موسكو، حتى أن العلاقات بين دول الاتحاد وموسكو ظلت شِبه عادية. واستمرت الإجراءات الأوروبية التي يمكن أن تُوصف بالعادية، أي لم تكن لتجعل موسكو تفكر كثيراً قبل غزو أوكرانيا عام 2022.

ظلّ الموقف الأوروبي ضعيفاً طوال تلك السنوات وصولاً إلى غزو أوكرانيا. وعلى الرغم من أن دول الاتحاد كانت تتوقع -وإنْ بنسب متفاوتة ظهرت في تصريحات مسؤولي الدول المختلفة - الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية، إلا أن هذا الغزو شكّل صدمة لدى أروقة القرار في الاتحاد الأوروبي، ليتبيّن في الساعات الأولى من بدء القصف الروسي، أن الاتحاد يواجه تطوراً كبيراً، لم يختبره سابقاً، إذ كانت حدوده الشرقية خاضعة لاستقرار تفرضه المصالح والشراكات والتوازنات السياسية والاقتصادية، حتى في معظم سنوات الحرب الباردة.

وبغض النظر عن الحجج السياسية والقانونية والتاريخية التي ظهرت عند طرفَي النزاع أي روسيا من جهة وأوكرانيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وجدت دول الاتحاد نفسها، حتى تلك الدول التي لطالما كانت تتشارك المصالح مع موسكو، في موقف لا يسمح لها بالسكوت أو التردد، فكان لا مفرّ من أن يرافق الردّ السياسي العنيف، ردّ عسكري، من خلال دعم حكومة كييف في صدّ القوات الروسية، وإلا كان الاتحاد سيظهر في موقف الضعيف، بل المتخاذل.

في طبيعة الحال، عرف صُنّاع القرار في الاتحاد الأوروبي أن دعم أوكرانيا ضد روسيا، لا يهدف فقط لحماية حدوده الشرقية، بل أيضاً لحماية القارة من التأثيرات الكبرى للحرب، على مختلف الأصعدة.

(1) Steven Pifer, Crimea: «Six years after illegal annexation», Brookings, 2020/03/17: brook.gs/3VWAzjy

(2) في 6 آذار/مارس 2014، أي قبل إعلان الضمّ بأيام، عقد اجتماع استثنائي لرؤساء ورؤساء حكومات دول الاتحاد الأوروبي، حيث دان القادة أفعال روسيا في أوكرانيا وقرروا أن يبدأوا التحضير لتدابير تقييدية فردية (تجميد الأصول وحظر السفر). وفي 20 آذار/مارس 2014، أي بعد إعلان روسيا ضمّ القرم، فرض الاتحاد الأوربي عقوبات إضافية على 12 فرداً من المسؤولين الروس والقرميين، كما ألغى قمة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. وظلّ الاتحاد الأوروبي يمدد تلك العقوبات بصورة دورية.

وبالتالي، سلك الاتحاد الأوروبي مسلك الدعم العسكري، ليسجّل بذلك تطوراً غير مسبوق في تاريخه، من خلال المشاركة في الحرب عن طريق الدعم المعلن بالمعدات العسكرية والأسلحة الفتّاكة، في تغيير استراتيجي من المرجح أنه يعود لسببين: السبب الأول هو أن الاتحاد الأوروبي من الصعب أن يجلب «حلف شمال الأطلسي» للدفاع عن أوكرانيا؛ لأن الأخيرة ليست عضواً فيه، ولأن الحلف هو في أساس الأزمة، من خلال الرفض الروسي توسعه إلى حدوده، وبالتالي إن مشاركته قد تجرّ العالم إلى حرب واسعة ومدمّرة، فيما يتمثل السبب الثاني، الذي أصبح أكيداً، أن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى تغيير استراتيجيته العسكرية، التي لطالما ركزت على فكرة الدفاع عن القارة من قِبل «حلف الأطلسي».

مرفق السلام الأوروبي

بعد ساعات قليلة من بَدْء الحرب، بدأ الاتحاد الأوروبي حراكاً عسكرياً في إطار «مرفق السلام الأوروبي» (The European Peace Facility) ، حيث أعلن أنه سيمنح كييف أسلحة فتّاكة، لتكون المرة الأولى التي يمنح فيها الاتحاد هذا النوع من الأسلحة[3].

ويُذكر أن الاتحاد الأوروبي أسس «مرفق السلام الأوروبي» في 22 آذار 2021، بتمويل 5,6 مليار دولار حتى عام 2027[4]. ويهدف هذا المرفق إلى تعزيز قدرة الاتحاد على تجنّب النزاعات، وبناء السلام وتعزيز الأمن الدولي، من خلال السماح بتمويل العمليات التابعة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والتي لها دلالات عسكرية أو دفاعية. وقد حلّ مكان الأدوات التمويلية السابقة في هذا المجال، وتحديداً مرفق السلام الأفريقي وميكانيسم أثينا[5].

وكان الاتحاد، وفي إطار سعيه إلى تعزيز قوته العسكرية، وزيادة الاستثمار الوطني في أبحاث الدفاع وتحسين قابلية التشغيل البيني بين القوات المسلحة الوطنية، لكن بشكل خاص بهدف الاستقلال الاستراتيجي عن الحماية الأميركية، أسّس عام 2017 صندوقاً دفاعياً بتمويل 15 مليار دولار، لكن هذا التمويل فقد نحو ثلثه عام 2020، مع اضطرار الاتحاد لتخصيص جزء منه لمواجهة وباء كورونا[6].

ومنذ تأسيس «مرفق السلام الأوروبي»، قدّم الاتحاد مساعدات لدول عدة، من بينها المعدات الطبية، والدعم الخاص بالبنى التحتية العسكرية، والدفاع السيبراني. لكن مع الغزو الروسي لأوكرانيا، قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة سياسته الخاصة بنوعية الدعم، ليتحول 90% من دعمه لكييف من خلال المرفق، إلى أسلحة فتّاكة[7].

(3) Calin Trenkov-Wermuth, Jacob Zack, «Ukraine: The EU's Unprecedented Provision of Lethal Aid is a Good First Step», 2022/10/27: https://bit.ly/3VTsqwo

(4) European Peace Facility, European Council of the European Union: https://bit.ly/3j34hVt

(5) Athena - financing security and defence military operations, European Council of the European Union: https://bit.ly/2QGSCYB

(6) Rob Shmitz, «Facing Trump Pressure, EU Invested More In Own Defense. Will It Continue With Biden?», 2020/11/18: https://n.pr/3BKXSVzhttps://bit.ly/2QGSCYB

(7) Calin Trenkov-Wermuth, Jacob Zack, «Ukraine: The EU's Unprecedented Provision of Lethal Aid is a Good First Step», 2022/10/27: https://bit.ly/3VTsqwo

الجدير ذكره أنه مع استمرار الحرب وتطوّر أحداثها، كان الاتحاد الأوروبي يرفع دعم أوكرانيا بالأسلحة من خلال «مرفق السلام». فعلى سبيل المثال، أعلن الاتحاد في 13 نيسان/أبريل 2022، أنه اعتمد اثنين من تدابير المساعدة في إطار المرفق سيسمحان بتقديم «مزيد من الدعم لقدرات القوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن وحدة أراضي وسيادة البلاد، وحماية السكان المدنيين ضد العدوان العسكري الروسي القائم».

وحسب مذكرة صدرت في بروكسل في حينه، «سيضيف الاتحاد الأوروبي 500 مليون يورو إلى الموارد التي تم حشدها بالفعل في إطار مرفق السلام الأوروبي لأوكرانيا، وبذلك تضاعف الميزانية الأولية ثلاث مرات لتصل إلى 1,5 مليار يورو». وأشارت المذكرة إلى أن هذه الموارد «ستموّل توفير المعدات والإمدادات للقوات المسلحة الأوكرانية من قِبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية ومجموعات الإسعافات الأولية والوقود، فضلاً عن المعدات العسكرية المميتة لأغراض دفاعية»[8].

وفي 21 تموز/يوليو، رفع الاتحاد الأوروبي دعمه للقوات المسلحة الأوكرانية إلى 2,5 مليار يورو[9]، ثم إلى 3,1 مليار يورو في 17 تشرين الأول/ أكتوبر[10]. وبالتالي، كان رد الاتحاد الأوروبي يتصاعد مع استمرار الحرب وتطوّر أحداثها.

بعثة للمساعدة العسكرية

إضافة إلى «مرفق السلام الأوروبي» الذي وصل تمويله إلى 3,1 مليار يورو، أطلق الاتحاد في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر ما أسماه «بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة العسكرية لأوكرانيا» (EUMAM Ukraine)، التي كان قد تمّ إنشاؤها في 17 تشرين الأول/ أكتوبر، بهدف تعزيز القدرة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن سلامة وسيادة الأراضي الأوكرانية ضِمن الحدود المعترف فيها دولياً، فضلاً عن حماية السكان المدنيين[11].

وأفاد ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، بأن بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية يجب أن توفّر التدريب لـ15 ألف عسكري، مشيراً إلى أنها محدّدة لمدة 24 شهراً، وينبغي تخصيص مبلغ وقدره 106,7 مليون يورو لتلبية كافة احتياجاتها. ولفت الاتحاد إلى أن البعثة تتضمن دعماً غير مسبوق للقوات المسلحة الأوكرانية، بما فيه معدات التسليح وتدريب القوات الأوكرانية[12].

(8) «الاتحاد الأوروبي: 500 مليون يورو إضافية لتزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات»، وكالة آكي الإيطالية للأنباء، 2022/04/13 https://bit.ly /3jeZ4u5

(9) European Peace Facility: EU support to Ukraine increased to 2,5€ billion, European Union, 2022/07/22: https://bit.ly/3YB4lfM

(10) «Ukraine: Council agrees on further support under the European Peace Facility», European Council of the European Union, 2022/10/17: https://bit.ly/3PjSCxGhttps://bit.ly/3YB4lfM

(11) Ukraine: EU launches Military Assistance Mission, European Council, 2022/11/15: https://bit.ly/3W8Q34i

(12) European Union Assistance Mission Ukraine (EUMAM), The Diplomatic Service of the European Union 2022/12/02: https://bit.ly/3v1vsCQ

ومن المفترض أن تكون قواعد الاتحاد الأوروبي المخصصة لتدريب القوات المسلحة لأوكرانيا على أراضي ألمانيا وبولندا، فيما يجري النظر في إمكانية إشراك دول أخرى في تدريب التشكيلات القتالية. وتقدم هذه البعثة، التدريب الفردي والجماعي والمتخصص، للقوات المسلحة الأوكرانية[13].

ورأى موقع «روسيا اليوم» تعليقاً على البعثة العسكرية الأوروبية، أن «الخطير في الأمر، أن تنسيق جهود دول الاتحاد الأوروبي الفردية سيضمن تدريب الجيش الأوكراني على القيام بعمليات عسكرية ضد روسيا على أساس ثنائي»[14].

وإذا كان التمويل المخصص للهيئة (106,7 مليون يورو) يعتبر صغيراً مقارنة بحجم المبالغ التي تُصرف خلال الحرب في أوكرانيا، فإنه قد أصبح واضحاً أن الاتحاد الأوروبي ينطلق من مبالغ أولية، أو تشغيلية، ثمّ يرفع من هذه المبالغ طبقاً للتطورات.

إلى جانب «مرفق السلام الأوروبي» و«بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة العسكرية لأوكرانيا»، اللذيْن يعملان بشكل خاص على الأمور العسكرية، قدّم الاتحاد، منذ بدء الغزو الروسي، دعماً مالياً كبيراً لكييف، للمساعدة المالية والإنسانية.

وبلغت مساعدات دول الاتحاد الأوروبي، العسكرية والمالية والإنسانية الإجمالية، بحلول 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، نحو 52 مليار يورو، وأصبحت ألمانيا المانح الأكبر في أوروبا، بينما بلغت المساعدات الأميركية بحلول التاريخ نفسه 48 مليار يورو[15]. ويعود الارتفاع الكبير في الرقم الأوروبي إلى 18 مليار يورو وافق الاتحاد الأوروبي على منحها أوكرانيا في عام 2023 على شكل قروض[16].

إلا أن المساعدات الأوروبية لأوكرانيا تطرح تساؤلات حول المبالغ الفردية التي تقدمها الدول الأوروبية، وهي التي تؤشر إلى المواقف المختلفة لتلك الدول، والسياسات المستقبلية لها إزاء الأزمة، بل حتى إزاء الاتحاد الأوروبي نفسه.

فالتعمق في الأرقام الأوروبية الفردية بعيداً عن الرقم الأوروبي الإجمالي، يسمح بالخروج ب مؤشرات سياسية وربما مستقبلية. فقد بلغت المساعدات العسكرية، حتى 3 تشرين الأول، 27,4 مليار دولار من الولايات المتحدة، و3,71 مليار دولار من المملكة المتحدة، و1,8 مليار دولار من بولندا، و1,19 مليار دولار من ألمانيا، و0,92 مليار دولار من كندا، ثم 0,32 مليار دولار من النرويج[17].

في موازاة دعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا في حربها ضد روسيا، فإن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد بدأت تشهد تحوّلاً استراتيجياً في موضوع الاستثمار في قطاع التسليح والدفاع، وهو ما يتماشى مع توجهات أوروبية كانت قد ظهرت مع بَدْء ولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب عام 2016، إلا أن وتيرتها خفت مع دخول العالم في جائحة كورونا عام 2020.

(13) Ukraine: EU sets up a military assistance mission to further support the Ukrainian Armed Forces, European Council of the European Union, 2022/10/17: https://bit.ly/3BwMiNL

(14) «يمكنهم تنفيذ عمليات مشتركة ضد روسيا.. الاتحاد الأوروبي يدرّب 15 ألف أوكراني»، «روسيا اليوم»، 2022/11/13: https://bit.ly /3jeZ4u5

(15) Ukraine Support Tracker, KIEL Institute for the World Economy, https://bit.ly/3uH5yUP

(16) «Council adopts 18€ billion assistance to Ukraine», European Council, 2022/12/10: https://bit.ly/3BJuBus

(17) Katharina Buchholz,, Where Military Aid to Ukraine Comes From, 2022/11/10: https://bit.ly/3BKm2iW

ولعلّ المثال الأبرز على التحول الاستراتيجي العسكري، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، هو ألمانيا، التي كانت أولاً فضّلت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهاج النهج المسالم بعيداً عن سباق التسلح، وذلك رغم تفوقها الصناعي والتكنولوجي الكبير، وثانياً انتهجت سياسة تعاون مع موسكو من خلال المصالح التجارية والاقتصادية، التي يأتي من بين أبرز مظاهرها خط أنابيب نورد ستريم الذي ينقل إليها الغاز الطبيعي من روسيا.

وقد أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز في 27 شباط / فبراير 2022، أي بعد ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا، خطة لتعزيز القوة العسكرية الدفاعية الألمانية، من خلال استثمار 100 مليار يورو، فيما أكد أن بلاده ستلتزم بتخصيص 2 في المئة من إجمالي إنتاجها الداخلي للدفاع سنوياً[18]، وهي النسبة التي تمّ الاتفاق عليها في «حلف شمال الأطلسي» عام 2006.

ويدعم الإجراء الجديد ميزانية الدفاع الألمانية المقدرة بنحو 50 مليار يورو سنوياً، ما يسمح بإعادة بناء القوة العسكرية الألمانية، التي عانت من سنوات من الإهمال في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، علماً أن تصريحات وتقارير سابقة كانت لفتت إلى أن الجيش الألماني هو في وضع سيئ، ما يعرقل قدرته وجهوزيته للقتال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في قمة الاتحاد الأوروبي الذي عقدت في فرساي في آذار / مارس الماضي، حضّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دول الاتحاد على تخصيص 2% من ميزانيتها للجانب الدفاعي [19].

التباينات إزاء «الدفاع»

التباينات بين دول الاتحاد الأوروبي لا تتوقف عند أرقام المساعدات التي قد ترجع أسبابها إلى ظروف ومعطيات كل دولة، وليس فقط إلى المواقف السياسية، بل تتعدى ذلك إلى ما هو أعمق، ويتمثل في المواقف الشعبية من الحرب وتأثيراتها، وهي مواقف قسّمت الاتحاد الأوروبي بين معسكرين أساسيين: معسكر السلام ومعسكر العدالة، حيث يميل الأول إلى وقف الحرب من أجل السلام وإنْ على حساب أوكرانيا، بينما يميل الثاني إلى محاسبة روسيا وإنْ طال أمد الحرب.

وأجرى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية استطلاعاً في عشر دول، في أيار مايو الماضي[20]، حين كانت الشعوب الأوروبية استوعبت في حينه صدمة الحرب وتفهّمت تأثيراتها. في هذا الاستطلاع، ورداً على سؤال يقول: هل يجب على دولتك تعزيز الإنفاق الدفاعي الآن، جاوب 53% في معسكر العدالة بأنه يجب رفع الإنفاق العسكري، وإنْ كان من خلال التخفيف من الإنفاق على قطاعات مثل الصحة والتربية ومنع الجريمة. في هذا المعسكر، 29% جاوبوا بأنه لا يجب رفع الإنفاق الدفاعي، على الرغم من الحرب؛ لأن ذلك سيتطلب تخفيف الإنفاق في قطاعات أخرى.

(18) Germany commits 100€ billion to defense spending, DW, 2022/02/27: https://bit.ly/3hAFoAg

(19) Speech by President Emmanuel Macron - Press conference at the Versailles Summit, French Presidency of the Council of the European Union, 2022/03/11: https://bit.ly/3W8Q34i

(20) Ivan Krastev, Mark Leonard, Peace versus Justice: The coming European split over the war in Ukraine, 2022/06/15: https://bit.ly/3hFY5lZ

في التفاصيل، 52% من المستطلَعين في بولندا جاوبوا بضرورة زيادة الإنفاق العسكري، حتى على حساب قطاعات أخرى، بينما رفض 21% الأمر. وتلا بولندا على نفس المنوال السويد بـ50 % و20% ثم ألمانيا بـ41% و32% ثم فنلندا بـ36% و26%، ليتغيّر النمط مع فرنسا، حيث جاوب 31% بضرورة زيادة الإنفاق على حساب قطاعات أخرى، بينما رفض 39% الأمر، ثم بريطانيا مع 25% و36% وصولاً إلى إيطاليا مع 14% أيدوا زيادة الإنفاق الدفاعي و63% رفضوا الأمر.

هذا الاستطلاع عكس أولاً المواقف الشعبية لدى عدد من الدول الأوروبية، التي تتماشى في معظمها مع مواقف السلطة في كل بلد، وأظهر ثانياً التباينات بين تلك الدول، والتي تصل أحياناً إلى حد الافتراق في تحديد السياسات التي يجب اتباعها إزاء الحرب على أوكرانيا، وهو افتراق قد يؤثر في عمق فكرة الاتحاد الأوروبي، وأعطى ثالثاً فكرة حول مستقبل السياسات في كل دولة، حيث ستنعكس الآراء الشعبية في تكوين السلطة.

ويُذكر أنه تبّين في الاستطلاع أن نسبة المستطلَعين الذين يقفون في معسكر السلام هي 35%، بينما نسبة الذين يقفون في معسكر العدالة هي 22%، فيما بلغت نسبة المترددين 20%، لتبقى نسبة 23% للذين جاؤوا بأجوبة متفرقة ومختلفة. وفي هذا الإطار، جاءت إيطاليا في المرتبة الأولى بنسبة الذين يؤيدون معسكر السلام بواقع 52% مقابل 16% لمعسكر العدالة، تليها ألمانيا 49% مقابل 19%، ثم فرنسا 41% و23%، وصولاً إلى بريطانيا بـ22% لمعسكر السلام و21% لمعسكر العدالة، وبولندا بـ16% لمعسكر السلام و41% لمعسكر العدالة.

ثانياً: سياسات الطاقة

العنوان الثاني الذي حضر في المشهد الأوروبي، بعد عنوان الدعم العسكري لأوكرانيا ضد الغزو الروسي، تمثّل في التعامل مع أزمة الطاقة، حيث ارتفعت مع بَدْء الغزو، المخاوف من انعكاسات الحرب على أسعار الطاقة، فيما ساد قلق كبير حول مصادر الطاقة لدى الاتحاد الأوروبي، والتي تأتي بنسبة 40% منها من روسيا [21].

وبالفعل، تحوّلت تلك المخاوف بسرعة البرق إلى حقيقة، أولاً بسبب تأثر الإمدادات بوقائع الحرب ميدانياً، وثانياً بسبب اضطرار الاتحاد الأوروبي لتخفيف الاعتماد على الغاز الروسي كنوع من العقاب، وبطبيعة الحال العمل على البحث عن بدائل، وثالثاً بسبب الإجراءات الروسية للضغط على الأوروبيين من خلال الغاز، مثل تخفيض الإمدادات ثم المطالبة بالدفع بالروبل الروسي، بعد أن تبنّت دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 عقوبات مالية واقتصادية غير مسبوقة أدت إلى تدني قيمته، قبل أن يستعيد وضعه في وقت لاحق[22].

وبالتالي، بعد الغزو الروسي، ارتفعت أسعار الطاقة، التي كانت أصلاً قد ارتفعت في عام 2021، بعد عودة الحياة إلى طبيعتها في أعقاب الشلل التاريخي الذي تسببت به جائحة كورونا. على سبيل المثال ارتفعت أسعار استهلاك الكهرباء في الاتحاد الأوروبي 35% مقارنة بالعام الماضي[23].

وسط كل هذه التطورات، كان لا بد للاتحاد الأوروبي أن يبحث عن حلول، وعن بدائل، إذ إنه حتى لو أراد أن يغض النظر عن موضوع الطاقة في العقوبات على موسكو، أي لا يفرض عقوبات على إمدادات الطاقة الروسية، فإن الكرملين استخدم إمدادات الطاقة كورقة ضغط.

لكن الحقيقة الأبرز التي ظهرت منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، هي أن الاتحاد الأوروبي، على الرغم من ثماني سنوات من التوتر مع موسكو بعد ضمّها لجزيرة القرم عام 2014، لم يكن يعمل حساباً لليوم الذي يضطر فيه إلى التعامل مع مشكلة كبرى في الطاقة على خلفية أزمة مع روسيا، علماً أن موسكو بقيت تزوّد أوروبا بمصادر الطاقة، خلال الحرب الباردة ومختلف الأزمات.

(21) قبل الحرب، كانت روسيا تزوّد أوروبا بحوالَيْ 40% من الغاز الطبيعي، عَبْر خطوط الأنابيب في الغالب. ويتدفق الغاز عَبْر أوكرانيا إلى النمسا وإيطاليا وسلوفاكيا ودول أخرى في أوروبا. وتبلغ خطوط الغاز التي تخرج من روسيا تسعة خطوط، بحسب بيانات شركة غازبروم. وضمن الخط خط «نورد ستريم 2» الذي تمّ الانتهاء من إنشائه وأوقفت ألمانيا بدء تشغيله بعد حرب أوكرانيا، فضلاً عن خط يتجه إلى الصين.

(22) في 24 شباط /فبراير 2022، تاريخ بَدْء الحرب، أقرّ الاتحاد الأوروبي عدداً من العقوبات تستهدف القطاع المالي في روسيا وقطاعات الطاقة والنقل والسلع ذات الاستخدام المزدوج، فضلاً عن السياسة الخاصة بالتأشيرات. وفي 25 شباط/ فبراير، وافق الاتحاد الأوروبي على مجموعة أخرى من العقوبات الفردية والاقتصادية للرد على الغزو الروسي، وقد شملت قطاعات المال والطاقة والنقل والتكنولوجيا. وفي 28 شباط/فبراير، أقرّ الاتحاد تدابير جديدة تشمل حظر المعاملات مع المصرف المركزي الروسي، ثم أخرج في 2 آذار/ مارس سبعة بنوك روسية من نظام السويفت، وهو ما يعني أن هذه البنوك انفصلت عن النظام المالي الدولي.

(23) Infographic - Energy crisis: Three EU-coordinated measures to cut down bills, European Council: https://bit.ly/3Yx4QqQ

بعبارة أخرى، لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعداً بشكل جدي لهذا الأمر، إما لأنه لم يتوقع أن يحصل ذلك الغزو الروسي الواسع لأوكرانيا، وإما بكل بساطة لأنه ليس لديه خيارات ليضعها كخطة «ب» أو أنها خيارات صعبة.

في الحالتين كانت النتيجة أنه لم تبدأ النقاشات الجدية والعملية للبحث عن بدائل للغاز الروسي إلا بعد غزو أوكرانيا.

منذ وقوع الغزو الروسي في 24 شباط/فبراير، توالت الاجتماعات الأوروبية، على مستويات عدة، أبرزها على مستوى القادة وعلى مستوى الوزراء. وأحد أهم هذه الاجتماعات كان اجتماع القادة الأوروبيين في فرساي في 10 و11 آذار/ مارس2022، حيث خرجوا بنتائج أُطلق عليها «إعلان فرساي»، الذي نصّ أحد أهم بنوده على وقف الاعتماد على الغاز الروسي، بأقرب وقت ممكن[24]، من خلال تطوير مصادر جديدة للطاقة في أوروبا وتسريع تخفيض الاعتماد على الوقود الأحفوري، مع الأخذ في الاعتبار معطيات الدول الأعضاء في الاتحاد وخياراتها في ما يتعلق بمصادر الطاقة.

في وقتها قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للصحافيين: «إذا كثّف (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين القصف وفرض حصاراً على كييف، وإذا صعّد مشاهد الحرب، فسيكون علينا فرض عقوبات قاسية إضافية». ولم يستبعد ماكرون أن يستهدف الاتحاد الأوروبي أيضاً واردات الغاز أو النفط التي كانت قد استثنيت حتى ذلك اليوم من العقوبات بسبب الكلفة الباهظة التي ستترتب على الأوروبيين إذا أوقفوا استيرادها، وقال: «لا شيء ممنوع، لا شيء محظور. نحن مستعدون لفرض عقوبات أشد»[25].

بَدَتْ أجواء اجتماع فرساي، والإعلان الذي صدر في ختامه، صارمة تجاه موسكو، وكأنها بداية تحوّل كبير للاتحاد الأوروبي، الذي يعتمد منذ زمن على روسيا في جزء كبير من وارداته المخصصة للطاقة. وبعد ذلك الاجتماع، بقيت الأجواء الأوروبية توحي بالصرامة في موضوع الطاقة، لكن من دون وجود قرار فعلي بالقطيعة مع روسيا في ما يتعلق بالغاز، إذ لم تكن أوروبا مستعدة لذلك أبداً.

إلا أن مضيّ روسيا في العمليات العسكرية دفع الاتحاد الأوروبي إلى رفع درجة الصرامة ضد الكرملين، علماً أن بعض دول الاتحاد كانت تسعى لِئلا يكون الموقف الأميركي أكثر قوة في الدفاع عن أوكرانيا ومعاقبة روسيا على غزوها.

وسط هذه الأجواء، وافق الاتحاد الأوروبي خلال قمة في بروكسل في 30 أيار/ مايو، على حظر نحو 90% من الغاز الروسي بحلول نهاية عام 2022، مع استثناء مؤقت للنفط الخام الذي يأتي عَبْر خطوط الأنابيب[26].

وقال رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال: إنّ قادة دول الاتحاد اتّفقوا خلال القمّة على فرض حظر تدريجي على واردات النفط الذي تصدّره روسيا عَبْر السفن، وهو ما يشكل ثلثَي النفط المستورد من روسيا، فيما وافقوا في الوقت نفسه على منح إعفاء مؤقّت للنفط المنقول عبر خطوط الأنابيب، وذلك إرضاءً للمجر التي هدّدت باستخدام الفيتو ضدّ هذه الحزمة من العقوبات الأوروبية على روسيا[27].

(24) Versailles Declaration, Informal meeting of the Heads of State or Government, 2022/03/11: https://bit.ly/3Wcjcvz

(25) «قمة فرساي: الاتحاد الأوروبي يقترح مضاعفة التمويل العسكري لأوكرانيا لمواجهة الهجوم الروسي»، فرانس 24، 2022/03/11 https://bit.ly/3PwA7Gq

(26) Impact of Russia's invasion of Ukraine on the markets: EU response, European Council: https://bit.ly/3FwnZjY

(27) «الاتحاد الأوروبي يقرّر خفض وارداته من النفط الروسي بنسبة 90 بالمئة»، فرانس 24، 2022/05/31: https://bit.ly/3WiZDkF

وتعهّدت برلين ووارسو بوقف وارداتهما من النفط الروسي عبر خط أنابيب دروجبا، ما يرفع إلى 90% كميةَ الصادرات النفطية الروسية التي سيتخلّى عنها الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية العام، بحسب ما أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين.

لكن معظم التصريحات الأوروبية التي أعقبت قرار التخلي عن 90% من الصادرات النفطية الروسية، ركزت على الأمر باعتباره عقوبة لموسكو، وسعياً لضرب السيولة المالية التي تجنيها من النفط، أكثر من تركيزها عليه باعتباره اتجاهاً للاستقلال عن روسيا في الموضوع النفطي.

وقال رئيس المجلس الأوروبي: إنّ هذا الخفض «سيحرم آلة الحرب (الروسية) من مصدر تمويل ضخم» وسيمارس «ضغوطاً قصوى» على موسكو لدفعها لوقف حربها على جارتها، فيما قال الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل: «إنه قرار مهم لشلّ ماكينة الحرب الخاصة ببوتين. وحدتنا هي قوتنا»[28].

وبحسب معهد جاك ديلور، فإنّ روسيا كسبت بحلول شهر كانون الأول/ ديسمبر، 67 مليار يورو من مبيعاتها النفطية إلى الاتحاد الأوروبي منذ بداية الحرب في أوكرانيا، بينما تبلغ ميزانيتها العسكرية السنوية نحو 60 مليار يورو[29].

إلا أنه في موازاة السعي إلى معاقبة روسيا أو محاولة شلّ آلتها العسكرية من خلال قطع مدخول الطاقة عنها، كانت الأصوات ترتفع في الاتحاد الأوروبي من أجل البحث الجدي عن بدائل عن الطاقة الروسية، أي بعبارة أخرى المضيّ في تنفيذ إعلان فرساي الصادر في آذار/ مارس في ما يتعلق بوقف الاعتماد وبشكل فعلي على روسيا في مجال الطاقة.

في هذا الإطار، ومن أجل التسريع في وقف الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي، من خلال خطة أُطلق عليها اسم «REPowerEU»، دعا المجلس الأوروبي في ختام اجتماع عقده في 30-31 أيار/ مايو، إلى زيادة تنويع مصادر إمدادات الطاقة، وتسريع اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة تحسين فعالية الطاقة، وتحسين ترابُط شبكات الغاز والكهرباء[30].

إلا أن تلك القرارات ترافقت، كما قرار اجتماع فرساي بخصوص الوقود الأحفوري، مع جملة «مع الأخذ في الاعتبار شروط وظروف ومصادر الطاقة المختلفة» الخاصة بكل دولة عضو في الاتحاد. وبالتالي، لم تُتخذ قرارات حاسمة، وكان لا بد من المرونة حفاظاً على مصالح بعض الدول الأعضاء التي تعتمد على روسيا في تلبية جزء كبير من مصادر الطاقة.

وفي طبيعة الحال ومع مرور أكثر من ثلاثة أشهر على بدء الحرب، بدأ الاتحاد الأوروبي يتخذ تلك القرارات بغض النظر عن مصير الحرب. فحتى لو كانت تلك الحرب ستنتهي قبل نهاية 2022، لم يكن الاتحاد يستطيع أن يتراجع عنها، وبالتالي كان يسعى من خلال تلك القرارات إلى القيام بتحولات استراتيجية في موضوع الطاقة.

في المقابل، حاولت موسكو المبادرة إلى الضغط على أوروبا، حيث خفضت في حزيران/ يونيو الإمدادات عَبْر خط الأنابيب إلى 40% من الطاقة الإجمالية، ثم إلى 20% في تموز/ يوليو، كما قطعت الإمدادات عن دول عدة مثل بلغاريا والدنمارك وفنلندا وهولندا وبولندا[31].

(28) Jennifer Rankin, «EU leaders agree to partial embargo of Russian oil imports», The Guardian, 2022/05/31: https://bit.ly/3HA0RDU

(29) «الاتحاد الأوروبي يضع حداً أقصى لسعر برميل النفط الروسي»، الحرّة، 2022/12/02 https://arbne.ws/3uTOefr

(30) Special meeting of the European Council, 31-30 May 2022, European Council: https://bit.ly/3uXOrOO

(31) «وقف جديد للغاز الروسي يضيق الخناق على الطاقة في أوروبا»، الجزيرة نت، 2022/08/31: https://bit.ly/3V9nMch

ويبدو أن ذلك الرد الروسي من خلال تخفيض الإمدادات، دفع الاتحاد الأوروبي إلى المضي في التدابير التي تُبعده عن موسكو في مجال طاقة، حيث دعا في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 إلى اعتماد تدابير جديدة تتضمن الشراء المشترك الطوعي للغاز من قِبل الدول الأعضاء [32]، كما أنه اعتمد إجراءات مؤقتة لوضع سقف لسعر الغاز الخاص بتوليد الكهرباء.

وتمّ الاتفاق في الاتحاد الأوروبي، خلال اجتماعات متتالية، على تدابير لتخفيض فواتير الطاقة [33]، من بينها تدابير طوعية لتخفيف استهلاك الكهرباء بواقع 10% بحلول آذار/ مارس 2023، إضافة إلى تدابير إجبارية لدول الاتحاد بتخفيض استهلاك الكهرباء بواقع 5% في ساعات الذروة، وعلى كل دولة اختيار طريقة تخفيض الاستهلاك.

واعتبر الاتحاد الأوروبي أن النتيجة المتوقعة لتلك الإجراءات تتمثل في الحفاظ على مخزون الفيول من أجل توليد الكهرباء، فضلاً عن التأثير الإيجابي على الأسعار فيما يتعلق بالساعات الأكثر تكلفة لاستهلاك الكهرباء. كما أن القواعد الجديدة ستسمح لدول الاتحاد بالتمديد بشكل مؤقت للأسعار المخفضة للمنازل والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، عمل الاتحاد الأوروبي على تدبير جديد سيسمح بوضع سقف لأرباح السوق، الأمر الذي يهدف إلى كبح أرباح المنتجين وبالتالي إفادة المنازل والشركات، باعتبار أن منتجي الطاقة الذين لا يستخدمون الغاز لتوليد الكهرباء حققوا بشكل غير متوقع أرباحاً مالية كبيرة في الأشهر الأخيرة، واستفادوا من ارتفاع أسعار الكهرباء ومن استقرار تكاليف التشغيل.

في سياق متصل، وباعتبار أن شركات الوقود الأحفوري حققت أرباحاً إضافية من الأسعار المرتفعة للطاقة، عمل الاتحاد الأوروبي على تأكيد أن تسهم هذه الشركات في تقديم المساعدة للناس والأعمال التجارية التي تصارع من أجل دفع فواتير الطاقة، على أن تأتي تلك المساهمة من أرباح الشركات التي ارتفعت أكثر من 20% مقارنة بمعدل الأرباح خلال السنوات الأربع الأخيرة.

واستمرّ الاتحاد الأوروبي على منواله، الذي بدا كأنه موازنة بين التحول الاستراتيجي في مجال الطاقة والابتعاد عن روسيا وبين كبح أرباح روسيا من الطاقة ومعاقبتها وضرب قدرتها المالية العسكرية.

ففي 2 كانون الأول/ ديسمبر، وبعد طول أخذ ورد، أعلن الاتحاد الأوروبي وضع حد أقصى لأسعار النفط الروسي بواقع 60 دولاراً للبرميل المنقول بحراً، وذلك رغم الاختلافات في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول هذا السعر [34]. وقد اتفقت على الأمر نفسه دول مجموعة السبع وأستراليا. وقالت الخزانة الأميركية: إن وضع سقف لسعر النفط الروسي يحقق هدف تقييد مصدر الدخل الأساسي لبوتين [35]. وأيدت كييف القرار، قائلة: إنه «سيدمّر اقتصاد روسيا». إلا أنها اعتبرت أنه «كان يجدر خفض سقف السعر إلى 30 دولاراً لتدمير الاقتصاد الروسي بشكل أسرع".

(32) European Council conclusions on energy and economy, 20 October 2022, European Council, 2022/10/21: https://bit.ly/3WnNn2g

(33) Infographic - Energy crisis: Three EU-coordinated measures to cut down bills, European Council: https://bit.ly/3W01Qlq

(34) أعطت بولندا، آخِر الدول التي وافقت على القرار، الضوء الأخضر للاتحاد، بعد أن كانت قد ضغطت لوضع سعر أقل.

(35) «مجموعة السبع وأستراليا تتفقان على سقف لسعر النفط الروسي يبلغ 60 دولاراً»، العربية نت، 2022/12/3: https://bit.ly/3HF76X4

ورداً على هذه الإجراءات، قال بوتين: إن بلاده ستزيد إمدادات الغاز نحو الشرق، وبشكل خاص نحو الصين، مشيراً إلى أنه سيتم تحديد السعر لأوروبا في الأشهر المقبلة من خلال منصة إلكترونية[36].

وتجدر الإشارة إلى أن سعر النفط الروسي (الخام من الأورال) يبلغ حالياً حوالَيْ 65 دولاراً للبرميل، أي أعلى بقليل من السقف الأوروبي، بالتالي هناك شكوك حول مدى تأثير القرار الأوروبي على روسيا.

ويُذكر أنه بعد تخفيض روسيا ضخ الغاز للدول الأوروبية، ارتفعت وبشكل قياسي صادرات الغاز الروسي نحو الصين، عبر خط سيبيريا الذي يصل إلى شرق البلاد. ومنذ يوليو/ تموز الماضي، ارتفعت الصادرات الروسية من الغاز نحو الصين بحوالَيْ 300% مقارنة بالمعدل خلال السنوات السابقة[37].

في المحصلة، بدا الاتحاد الأوروبي أنه ينحو منحى تدريجياً في موضوع الطاقة، من خلال إجراءات ارتكز خطها التصاعدي أولاً على غياب الخطط الجاهزة فيما يتعلق بالطاقة، وثانياً على امتداد الحرب واستمرار الأزمة. إلا أنه مع اقتراب نهاية العام، لا توجد أرقام واضحة وتفصيلية حول واقع الاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بإمدادات الطاقة من روسيا، والتي تأتي بالطرق المختلفة، وتحديداً واقع كل دولة في هذا الإطار. كما أنه من غير الواضح إلى أين وصلت دول الاتحاد المختلفة في تنفيذ خطط البحث عن البدائل عن الغاز الروسي، وفي موضوع الطاقة المتجددة.

إلا أن عاملًا مهماً ربما سمح للاتحاد الأوروبي بالتدرج في اتخاذ القرارات، وربما التردد أحياناً، من خلال تأجيل القرارات المصيرية، وهو أن الدول الكبرى فيه قد خزنت الغاز في الأشهر الماضية.

وبحسب موقع «إيه جي إس آي» (AGSI)، المتخصص في تتبّع مخزون الغاز في العالم، فإن فرنسا وألمانيا وإيطاليا بلغت مستوى مطمئناً من التخزين، بخلاف دول أوروبا الشرقية التي تعاني من نقص حادّ في مخزون الغاز. وكانت نسب تخزين الغاز في بعض الدول الأوروبية قبل بدء موسم البرد هذا العام على الشكل التالي: ألمانيا: 84%، فرنسا: 91%، بلجيكا: 88,5%، الدنمارك: 88%، إيطاليا: 82%، بولندا: 99%، بلغاريا: 66%، هنغاريا: 63%، لاتفيا: 53%[38].

ويُذكر أن وكالة الطاقة الدولية وضعت سيناريو يُظهر أن تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا ستهبط كثيراً في عام 2025، ثم إلى صفر في عام 2028، من خلال الاعتماد على الغاز المسال والطاقة النظيفة المتجددة، فيما توقعت الوكالة أن القطيعة في تجارة الغاز بين روسيا وأوروبا ستكون دائمة[39].

وتحدثت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2022، في ما يُشبه جردة الحساب لما فعله الاتحاد الأوروبي في موضوع الطاقة منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، ولما يخطط له في المستقبل[40].

وقالت فون دير لايين: إن روسيا كانت قد قطعت بحلول أيلول/ سبتمبر 2022، 80% من إمدادات الطاقة عَبْر الأنابيب، مقارنة بأيلول/ سبتمبر 2021، وهو ما شكّل ضغطاً كبيراً على نظام الطاقة الأوروبي. إلا أنها أكدت أن الاتحاد الأوروبي تمكن من مواجهة الأمر، قائلة: «تمكنا من مواجهة الابتزاز».

(36) «Putin plans more gas sales to China, e-platform for European prices», Reuters, 2022/12/15: https://reut.rs/3PylQZV

(37) أيوب الريمي، كيف ستعيش الدول الأوروبية بعد قطع الغاز الروسي؟ الجزيرة نت، 2022/09/2: https://bit.ly/3UV7mEs

(38) «كيف ستعيش الدول الأوروبية بعد قطع الغاز الروسي؟»، مصدر سابق.

(39) Javier Blas, «Can Europe's Energy Bridge to Russia Ever Be Rebuilt?», 2022/12/12: https://bloom.bg/3j3r3N2

(40) Statement by President von der Leyen on 'REPowerEU: outlook on EU gas supply in 2023', European Comission, 2022/12/12: https://bit.ly/3Fxs9sb

واستخدمت المسؤولة الأوروبية كلمة «الابتزاز» لتصف قطع روسيا إمدادات الطاقة عن أوروبا، في وقت يقول الاتحاد الأوروبي إنه هو الذي يريد الاستغناء عن هذه الإمدادات الروسية ويستقل تماماً عن موسكو في موضوع الطاقة. وبالتالي يطرح توصيف المسؤولة الأوروبية أسئلة حول ما يريده فعلاً الاتحاد.

وفي الحديث عن الإجراءات الأوروبية، قالت فون دير لايين: إن الاتحاد الأوروبي أطلق منذ سبعة أشهر خطة «REPOWEREU»، التي تهدف إلى تخفيض الطلب على الغاز الروسي بواقع الثلثين قبل نهاية العام. وقد تمّ تخصيص 300 مليار يورو لهذه الخطة، التي قد تحوّلت هذه الخطة، بحسب المسؤولة الأوروبية، إلى العديد من مشاريع القوانين وإلى الأعمال التنفيذية على الأرض.

وتحدثت رئيسة المفوضية الأوروبية عن عشر خطوات قام بها الاتحاد الأوروبي خلال عشرة أشهر، من بينها:

- الابتعاد بشكل كبير عن الوقود الأحفوري الروسي، وعن واردات الغاز الروسية، باتجاه مورّدين يُعتمد عليهم ومحل ثقة.
- العمل على توسيع مصادر الطاقة المتجددة، وقد أضاف الاتحاد الأوروبي نحو 50 جيغاوات من هذه الطاقة أي ضاعفها، خصوصاً تلك التي تعتمد على الرياح والشمس. وتكمن أهمية هذا الأمر، ليس فقط باعتباره طاقة نظيفة، بل كونه يخلق استقلاليةً وأماناً في الإمداد.
- التضامن بين الدول الأعضاء، حيث سيلجأ الاتحاد إلى الشراء المشترك للغاز لتحسين التفاوض والحصول على أسعار أفضل.
- العمل على تحسين البنى التحتية الخاصة بالطاقة.

في المحصلة استطاع الاتحاد الأوروبي أن يتجنب خطراً داهماً في موضوع الطاقة، خلال أشهر، خصوصاً من خلال التخزين السابق، فيما عمل على حظر النفط الروسي ووضع سقفاً على سعره، وحاول بسرعة البحث عن مصادر طاقة بديلة.

لكن بينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الموازنة بين عقاب موسكو والاستقلال عنها، وقد أعلن عن عدد من الإجراءات المهمة، فإنه ليس من السهل تكوين صورة واضحة عن واقع الاتحاد في مجال الطاقة حالياً، ومدى قدرته على الابتعاد عن روسيا بحسب ما هو مخطط له.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك تفاوتاً في وضع الدول الأعضاء، من شأنه أن يزيد من حدة الانقسام بين «معسكر العدالة» و«معسكر السلام»، الأمر الذي يسمح بالمرونة في اتخاذ القرارات من قبل تلك الدول.

وليس معروفاً بالتحديد ما الذي طُبق إلى الآن وإلى أي درجة، كما أن تأثير الإجراءات ضد روسيا لا يزال غير واضح. كل ذلك يطرح أسئلة حول مدى نجاح الاتحاد في تخلصه من الحاجة إلى روسيا في الطاقة.

حتى أنه توجد شكوك كبيرة داخل الاتحاد. على سبيل المثال، في لقاء صناعي نظمه «معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة» في أوائل كانون الأول/ ديسمبر، سُئل المشاركون، وهم مديرون تنفيذيون، وصُناع سياسات، ومستشارون: هل سيعود الاتحاد الأوروبي ليجعل من روسيا مجدداً مورّده الأساسي للغاز؟ فكانت الأجوبة منقسمة بين 40% قالوا لا و40% قالوا نعم، بينما لم يعطِ الباقي إجابة[41].

لكن على الرغم من كل الشكوك، فإن الاتحاد الأوروبي الذي قد تعلّم الدرس، من الصعب أن يعود إلى الوراء، إلى الحضن الروسي في مجال الطاقة، إلا إذا حملت السياسة أشياءَ استثنائيةً جداً.

(41) Javier Blas, «Can Europe's Energy Bridge to Russia Ever Be Rebuilt?».

ثالثاً: العلاقات عَبْر الأطلسية

لا يستوي الحديث عن الغزو الروسي لأوكرانيا والحرب الدائرة حالياً، ولا حتى عن دور الاتحاد الأوروبي في هذه الأزمة، بل ولا حتى عن حاضر ومستقبل هذا التكتل الإقليمي، دون الحديث عن لاعب أساسي هو الولايات المتحدة الأميركية. ولعلّ الحديث عن الولايات المتحدة ضروري، انطلاقاً من أبعاد عدة، تبدأ بكونها القطب الأقوى عالمياً وخصماً ومنافساً لروسيا على الصعيد الدولي، وتمرّ بقيادة واشنطن لـ«حلف شمال الأطلسي» الذي تدور حوله الكثير من خلفيات الحرب في أوكرانيا، ولا تنتهي بواقع الحلف "الأوروبي–الأميركي" الفاقد للتوازن في كثير من مفاصله.

فدور واشنطن في الموضوع الأوكراني، وهو دور مثقل بالأذرع الأميركية الممتدة تاريخياً عَبْر الحرب الباردة و«حلف الأطلسي» والأحلاف السياسية والدفاعية، كان واضح المعالم منذ لجوء موسكو إلى ضمّ شِبه جزيرة القرم عام 2014. وظل هذا الدور يتبلور، وصولاً إلى ما اعتُبر في إطار نظرية المؤامرة، وحتى من قِبل بعض الإعلام الأوروبي والعالمي، دفعاً لأوكرانيا نحو تحدي روسيا، وبالتالي جلبها نحو الحرب. في المقابل، يرى آخرون، أن الغزو الذي بدأ في 24 شباط / فبراير 2022، يعود إلى الطموحات التوسعية لدى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي بدأ الغزو بعد حشدٍ عسكري ضخم، كما اعترفت بلاده رسمياً بدونيتسك ولوغانسك كجمهوريتين مستقلتين عن أوكرانيا.

على أي حال، ومهما كانت أسباب الحرب وخلفياتها، فإنها خلقت ظروفاً جديدة في العلاقة على ضفتَي الأطلسي، وتحديداً بين الإدارة الأميركية والقوى الأساسية التي تقود الاتحاد الأوروبي، وهي ظروف فيها الكثير من التفاصيل السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية، وبالتالي من المرجح أن تترك آثارَها على شكل الحلف التاريخي بين أوروبا والولايات المتحدة، انطلاقاً من حقائق عدة، لعلّ أبرزها -والتي لا بد من تناولها- هي أن الاتحاد الأوروبي، ومنذ اليوم الأول للغزو الروسي بدأ يتغير استراتيجياً. فكيف يتعامل الاتحاد مع الحلف "الأوروبي – الأميركي" في ضوء الأزمة الأوكرانية؟ وما المقاربات التي ينتهجها؟ وما هو مستقبل العلاقة بين واشنطن والاتحاد الأوروبي؟

مع ضمّ شِبه روسيا جزيرة القرم عام 2014، شهدت المواجهة مع موسكو ترابطاً غربياً عَبْر ضفتَي الأطلسي، بين الإدارة الأميركية برئاسة الديمقراطي باراك أوباما والاتحاد الأوروبي. إلا أن مواجهة موسكو في موضوع القرم، ما لبثت أن شهدت تراخياً، مع ما يمكن وصفه بنوع من التسامح الغربي إزاء الموضوع، علماً أن الاتحاد الأوروبي بقي يفرض عقوبات على موسكو، لكنها كانت عقوبات عادية. وفي طبيعة الحال زاد هذا التراخي مع دخول العالم في جائحة كورونا، وما أدت إليه من انعكاسات على كافة الصعد السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.

إلا أن الحلف "الأميركي-الأوروبي"، وعلى الرغم من التراخي في شأن القرم، بقي متيناً، تقليدياً، يعيش على نمطٍ عمرُهُ عقودٌ، حيث تعتمد أوروبا على واشنطن في استراتيجيتها الدفاعية كما كان الأمر منذ الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد تأسيس «حلف شمال الأطلسي» عام 1949، وطوال سنوات الحرب الباردة. ويمكن القول: إن الدول الأوروبية، وهي في معظمها جزء من «حلف الأطلسي»، كانت ترى أن أمن الاتحاد الأوروبي هو بيد الحلف، وتحت مظلة واشنطن منذ دافع الجنرال دوايت إيزنهاور عن الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية.

في طبيعة الحال كانت بعض الأصوات تخرج من الاتحاد الأوروبي بين الحين والآخر، لتدعو إلى جعل الاتحاد أقلّ اعتماداً على واشنطن في موضوع الأمن والدفاع. إلا أن هذا الأمر لم يظهر بشكل علني وواضح، إلا بعد وصول الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام 2016، حيث سأل سؤاله الشهير: «لماذا يجب على الأميركيين الدفاع عن الأوروبيين الذين لا يدافعون عن أنفسهم؟».

ترامب المثير للجدل في كثير من سياساته، وجّه سهامه إلى الاتحاد الأوروبي من دون أي موارية، معتبراً أنه يجب ألا تبقى الولايات المتحدة تدافع عن أوروبا، وعلى الأخيرة أن تزيد من استثمارها العسكري للدفاع عن نفسها[42]. ولفت إلى أن بلاده لن تذهب بشكل تلقائي إلى الدفاع عن حلفائها في «حلف الأطلسي» ضد هجوم روسي، إذا لم يستثمروا أكثر في التسليح[43].

في الطبع يحتاج كلام ترامب خصوصاً مع «شطحاته» الكلامية الكثيرة، إلى نقاش حول مدى دقته وإلى أي درجة يمكن أن يعبّر فعلاً عن قرار المؤسسات الأميركية حتى لو كان النظام في الولايات المتحدة نظاماً رئاسياً. لكن الصحيح، ودون شك، أن الأوروبيين طالما اعتمدوا على الأميركيين في قضايا الأمن والدفاع، أولاً لأنهم يعتبرون أنفسهم تحت مظلة «حلف الأطلسي»، وثانياً والأهم أنهم اعتادوا على ذلك طوال عقود، وعلى الرغم من أنهم استطاعوا أن يمتلكوا قوى عسكرية كبرى، ظلوا يجدون ضرورة لبذل الكثير من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية أكثر من الاستثمار في الأمن والدفاع، علماً أن الإنفاق الأكبر في «الأطلسي» يأتي من دول غير دول الاتحاد الأوروبي.

«شطحات» ترامب كانت تترافق مع شعور أوروبي متنامٍ بالاتكالية، ورغبة بدأت تكبر بضرورة تحقيق الاستقلالية في الأمن والدفاع، والأهم الندية مع واشنطن. وبالتالي فإن أحاديثه «التحذيرية» لقيت آذاناً صاغية لدى الأوروبيين، الذي أخذوا يتعمقون في التفكير الجيوسياسي ليكونوا أقلّ اعتماداً على واشنطن.

إحدى نتائج «الاستفاقة» الأوروبية كانت تأسيس الاتحاد الأوروبي عام 2017 صندوقاً دفاعياً بتمويل 15 مليار دولار بهدف تطوير القدرات العسكرية وجعل القارة أكثر استقلالية على الصعيد الاستراتيجي، لكن هذا التمويل فقد نحو ثلثه عام 2020، مع اضطرار الاتحاد لتخصيص جزء منه لمواجهة وباء كورونا[44].

على الساحة الأوروبية كان الحراك الفرنسي لافتاً في السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ بدء ولاية ترامب، للدفع نحو تعزيز قوة الاتحاد الأوروبي عسكرياً، حيث بذلت جهوداً لإنشاء قوة أوروبية قادرة على التحرك سريعاً لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة وعمليات إجلاء من مناطق حرب وتقديم الإغاثة عند وقوع كوارث طبيعية.

(42) Doug Bandow, «Donald Trump Asks: Why Should America Defend Europeans Who Won't Defend Themselves? », Forbes, 2016/08/1: https://bit.ly/3WtEwML

(43) Carol Morello and Adam Taylor, «Trump says U.S. won't rush to defend NATO countries if they don't spend more on military», 2016/07/21: https://wapo.st/3Vb88NI

(44) Rob Shmitz, «Facing Trump Pressure, EU Invested More in Own Defense. Will It Continue With Biden?», 2020/11/18: https://n.pr/3BKXSVz

وحث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في عام 2018، على إنشاء «جيش أوروبي حقيقي» للدفاع عن القارة في وجه قوى مثل روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة، قائلاً: «علينا أن نحمي أنفسنا تجاه الصين وروسيا، وحتى الولايات المتحدة الأميركية»، مضيفاً: «لن نحمي الأوروبيين ما لم نقرّر أن يكون لنا جيش أوروبي حقيقي».

ورأى ماكرون في حينه أن على أوروبا أن تحدّ من اعتمادها على القوة الأميركية. وقال: «حين أرى الرئيس ترامب يعلن انسحابه من اتفاقية كبرى لنزع السلاح أبرمت بعد أزمة الصواريخ في أوروبا في الثمانينيات، من يكون الضحية الرئيسية؟ أوروبا وأمنها». وأضاف: «بمواجهة روسيا عند حدودنا، والتي أظهرت أن بإمكانها أن تشكل تهديداً، إننا بحاجة إلى أن أوروبا تتولى الدفاع عن نفسها بشكل أفضل، بمزيد من السيادية، لا أن تكتفي بالاعتماد على الولايات المتحدة»[45].

ورحّبت المستشارة الألمانية آنذاك أنجيلا ميركل بفكرة تأسيس «قوة تدخل» أوروبية مقترحة أن تكون جزءاً من تعاون دفاعي أوروبي، فيما أكدت لندن ترحيبها بفكرة قوة التدخل لكنها رفضت فكرة تأسيس جيش أوروبي خشية أن يخلق هيكلية موازية لـ«حلف الأطلسي»[46].

إلا أن كل ذلك، من تحذيرات ترامب، إلى الحراك الفرنسي، والتفكير الأوروبي في التعزيز العسكري، وُضع على الرفّ، مع دخول العالم في جائحة كورونا، التي شلّت كل شيء، حيث كانت دول العالم تكافح من أجل بقاء مواطنيها على قيد الحياة.

وما كاد العالم يخرج من جائحة كورونا ويبدأ العمل على معالجة تأثيراتها الكارثية على الاقتصاد ومراجعة الخطط التي كانت قد وُضعت قبل انتشار الوباء، حتى أتى الغزو الروسي لأوكرانيا، ليعيد فتح كل الملفات، وعلى رأسها ملف أوروبا القوية القادرة على الدفاع عن نفسها، لكن هذه المرة كانت بريطانيا قد أصبحت خارج الاتحاد الأوروبي، أي أن الأمور أصبحت أسهل على التفاهم داخل الاتحاد.

في النزاع "الروسي – الأوكراني" الجديد، ظهر الدور الأميركي باكراً. كانت واشنطن تقود الغرب في المرحلة ما قبل الحرب. في أوائل شباط / فبراير 2022، أصدرت الإدارة الأميركية، بالتعاون مع الحكومة البريطانية، تقارير استخبارية تحذر من أن هناك هجوماً وشيكاً ومرجحاً بقوة على أوكرانيا، وقد أخذت الإدارة الأميركية التزامات من فرنسا وألمانيا بهذا الخصوص[47]. والحديث عن الحكومة البريطانية هنا يعني الحديث عن دولة هي أقرب في السياسة الخارجية إلى واشنطن من قربها إلى الاتحاد الأوروبي، قبل البريكست وبعده.

يمكن القول: إنه منذ اللحظة الأولى للحرب، أظهر الحلف "الأوروبي – الأميركي" جدية وصرامة ومتانة، إذ كان لا بد من صد الغزو الروسي. وقد كانت التصريحات السياسية، فضلاً عن التقارير الإعلامية الغربية، تركز على الوحدة الأطلسية التقليدية وعلى التنسيق القوي ضد روسيا.

لكن الاتحاد الأوروبي لم ينسَ كلام ترامب، الذي كان أشبه بالتوبيخ، كما لم ينسَ بعض قادته ومسؤوليه ما كانوا يخططون له قبل جائحة كورونا، من الدفع نحو الاستقلالية عن الولايات المتحدة. وبالتالي أتى الغزو الروسي بمثابة الإنذار الذي يقول: الآن هي الفرصة المناسبة.

(45) ماكرون يحض على إنشاء جيش أوروبي بوجه روسيا والصين وحتى الولايات المتحدة»، فرانس 24، 2018/11/06: https://bit.ly/2ACAk5z

(46) «France's Macron pushes for 'true European army'», BBC, 2018/11/6: https://bbc.in/2PLejdB

(47) Georgina Wright and Alexander Cooley, «The Ukraine Moment in Transatlantic Relations… and Then What?», 2022/10/28: https://bit.ly/3FXEWp0

مع بداية الحرب، بدأ الاتحاد الأوروبي يغيّر استراتيجيته العسكرية، ويرفع من ميزانيته الدفاعية ويتجه نحو دعم كييف بالأسلحة الفتّاكة، فضلاً عن السعي إلى الاستقلال في مجال الطاقة، وقد تمّ تناوُل كل ذلك سابقاً.

إلا أنه مع مرور الأشهر الأولى للحرب، ظهر أن واشنطن سبقت الاتحاد الأوروبي في حجم الدعم المقدّم إلى أوكرانيا. وعلى الرغم من أن دول الاتحاد كانت تَعِي أن ذلك الدعم الأميركي ضروري لصدّ الغزو الروسي في حرب قد تتوسع في أي لحظة وقد تدخل فيها دول أوروبية أخرى، فإنها سَعَتْ لأخذ زمام المبادرة في موضوع المساعدات.

وبالفعل حتى 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وكما ذكرنا سابقاً، كانت المساعدات العسكرية من أسلحة ومعدات، التي تعهدت واشنطن بتقديمها إلى كييف منذ 24 كانون الثاني/ يناير، تبلغ أكثر من 27 مليار دولار، ما يجعلها تتفوق على كل المساعدات الأوروبية مجتمعة، وتليها المملكة المتحدة التي تعهدت في الفترة نفسها بتقديم نحو أربعة مليارات دولار [48]. لكن بحلول 20 تشرين الثاني 2022، تخطت مساعدات الاتحاد الأوروبي المساعدات الأميركية لأوكرانيا، بحسب البيانات بين 24 كانون الثاني و20 تشرين الثاني 2022. وبلغت مساعدات دول الاتحاد الأوروبي، العسكرية والمالية والإنسانية، بحلول 20 تشرين الثاني، 52 مليار يورو، وأصبحت ألمانيا المانح الأكبر في أوروبا، بينما بلغت المساعدات الأميركية بحلول التاريخ نفسه 48 مليار يورو[49]. ويعود الارتفاع الكبير في الرقم الأوروبي إلى 18 مليار يورو وافق الاتحاد الأوروبي على منحها لأوكرانيا في عام 2023 على شكل قروض [50].

وإذا كانت فرنسا قد قادت المساعي الأوروبية إلى تعزيز قوة الاتحاد عسكرياً، والاستقلالية عن واشنطن، فإن ألمانيا، شريكة فرنسا في قيادة الاتحاد، والقوة الأوروبية الأولى، بدأت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا تنتهج سياسة جديدة، في ما يتعلق بالعلاقة مع موسكو، التي طالما كانت قريبة منها وأرادتها قريبة من أوروبا. وبالتالي سعت برلين إلى الاستثمار العسكري الكبير، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، بحسب ما ذكرنا سابقاً، في إجراء يعزز قوة الاتحاد الأوروبي وبالتالي استقلاليته.

من ناحية أخرى، لا بد من ذكر أن التوتر عَبْر الأطلسي لم ينتهِ مع خروج ترامب من البيت الأبيض، إذ إنه حدثت المشاكل في عهد خليفته الديمقراطي جو بايدن، كالانسحاب الفوضوي من أفغانستان في آب/ أغسطس 2021، وأزمة صفقة الغواصات النووية [51].

وفي الفترة الأخيرة، تصاعدت الخلافات بين الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي في الموضوع التجاري، وهو ما طرحه ماكرون خلال زيارته إلى واشنطن في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، حيث سعى إلى تجنّب النزاع بين ضفتَي الأطلسي.

فالاتحاد الأوروبي قَلِق من تداعيات خطة خفض التضخم، التي وافق عليها بايدن، وتبلغ قيمتها 369 مليار دولار، والتي تتضمن إصلاحات تعطي الأفضلية للشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً.

(48) Katharina Buchholz, «Where Military Aid to Ukraine Comes From», Statista, 2022/11/10: https://bit.ly/3UKkBru

(49) Ukraine Support Tracker, KIEL Institute for the World Economy, https://bit.ly/3uH5yUP

(50) «Council adopts 18€ billion assistance to Ukraine», European Council, 2022/12/10: https://bit.ly/3BJuBus

(51) أثارت أستراليا غضب فرنسا في أيلول/ سبتمبر عام 2021، عندما ألغت فجأة صفقة بقيمة 35 مليار يورو، مع الشركة الفرنسية لبناء أسطول من الغواصات النووية. واستبدلت كانبيرا الصفقة مع فرنسا بصفقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي عُرفت باسم صفقة أوكوس. إلا أن أستراليا أعلنت في حزيران/ يونيو الماضي عن تسوية بقيمة 555 مليون يورو لصالح مجموعة نافال الفرنسية كتعويض عن إلغاء صفقة غواصات مع باريس.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين، في 4 كانون الأول/ ديسمبر: إنّ على الاتحاد الأوروبي اتخاذ إجراءات من أجل إزالة نقاط الخلل في المنافسة التي نجمت عن الإعانات الأميركية من خلال خطة بايدن لخفض التضخم [52].

وكان وزير المالية الفرنسي دعا الاتحاد الأوروبي في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، إلى التضامن من أجل مواجهة واشنطن، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تقوم بدعم شركاتها من خلال تشريعات ضريبية جديدة، وهو ما يؤثر على القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية [53].

موضوع آخر يقلق الاتحاد الأوروبي، وهو الصراع "الأميركي – الصيني"، في مختلف المجالات. ولا يرغب الاتحاد أن يدفع ثمن ذلك الصراع، وكأنه مُلحَق بالسياسات الأميركية، بل هو يسعى لتكون له استقلاليته في هذا المجال، مع دولة مثل الصين، لا غنى له عن التعاون معها، خصوصاً أنه في قطيعة متصاعدة مع روسيا، وليس من مصلحته مقاطعة البلدين معاً.

بعض المراقبين كان قد رأى قبل الانتخابات النصفية الأميركية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، أن نتائج تلك الانتخابات قد تُسهم في تحديد مستقبل الدعم الأميركي لأوكرانيا في حربها، وبالتالي كيفية مشاركة الاتحاد الأوروبي في هذا الموضوع.

لكن تلك الانتخابات أحدثت توازُناً بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث سيطر الأول على مجلس النواب، الذي كان تحت سيطرة الديمقراطيين، فيما بقي الثاني مسيطراً على قرار مجلس الشيوخ. وبالتالي أصبح قرار الدعم لأوكرانيا شراكة بين الحزبين، الأمر الذي قد يضع بعض العراقيل.

لكن يبدو أن الاتحاد الأوروبي يَعِي أنه لا بد من المضيّ في مَسْعاه لتعزيز استقلاليته عن واشنطن، خصوصاً أن الإدارة الأميركية قد تتغير في 2024، بل قد يعود إلى البيت الأبيض، ترامب نفسه غير المعجب بدعم أوروبا، بل حتى المعجب ببوتين.

في النتيجة إن الاتحاد الأوروبي هو الآن أمام فرصة حقيقية لتعزيز قوته وتخفيف الاعتماد على واشنطن، وبالتالي التوصل إلى تحالف "أوروبي -أميركي" أكثر توازُناً. فهل يستغل هذه الفرصة إلى الآخِر؟

(52) «EU chief says bloc must act over US subsidies plan», 2022/12/4: DW, https://bit.ly/3v1yl1f

(53) Wilhelmine Preussen, «Le Maire: Europe must stand firm against US aid to industry», Politico, 2022/11/7: https://politi.co/3FEEv1u

رابعاً: السيناريوهات المتوقّعة

تتشعّب الملفات الشائكة التي فرضها الغزو الروسي لأوكرانيا، وتتداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية، التي رسمتها الحرب الجارية في أوروبا حالياً، وبعضها أبعاد استراتيجية يمكن تحميلها الكثير من التحليل فيما يتعلق بالمستقبل.

وعلى الرغم من صعوبة استشراف المراحل المقبلة في حرب لا تزال معالمها تتغير على مدار الساعة في الميدان وتتفاعل في أروقة السياسة، فإنه يمكن الحديث، بناءً على كل ما تمّ تناوُله سابقاً، عن عدد من السيناريوهات المحتملة في الاستراتيجية العسكرية وسياسات الطاقة والعلاقات عَبْر الأطلسية، وهي سيناريوهات تقوم في الأصل على مسارين رئيسيين: مسار انتهاء الحرب قريباً، ومسار استمرارها لفترة طويلة.

المسار الأول: انتهاء الحرب تقريباً

في حال انتهت الحرب الدائرة في أوكرانيا قريباً، بسبب انسحاب روسي من المعركة، أو التوصل إلى مساعٍ تنتج مصالحةً أو سلاماً، أو حدوث تفاهُمات دولية معينة تستطيع معها موسكو أن تخرج وهي تحفظ ماء الوجه، فإن السيناريوهات الفرعية المطروحة هي التالية:

1ـ الاستراتيجية العسكرية:

اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات كثيرة في سبيل تعزيز قوته العسكرية، أولاً على خلفية الحرب في أوكرانيا، ثانياً لأنه قد بدأ هذا الأمر منذ سنوات، وقد أوقفته جائحة كورونا، فيما يبدو أنه الآن عاد على الصعيد الجماعي والفردي، ليعمل على الاستثمار أكثر في سياساته الدفاعية، وألا يكون فقط كما كان طوال عقود في حماية الولايات المتحدة و«حلف شمال الأطلسي». إلا أن انتهاء الحرب قريباً قد يُحدث بعض التراخي، الأمر الذي من شأنه أن يبطئ خطط التحول الاستراتيجي العسكري، ولكن لا يلغيها.

2ـ سياسات الطاقة:

مستقبل سياسات الطاقة في الاتحاد الأوروبي لم يَعُدْ يرتبط بالحرب الجارية فقط، بل يتعدى ذلك إلى شعور الاتحاد، وبشكل جِديّ، ولأول مرة منذ سنوات طويلة، بضرورة الاستقلال عن روسيا في هذا الإطار، وتعزيز الطاقة المتجددة. ويبدو أن ما نفذه الاتحاد في موضوع الطاقة المتجددة، منذ بداية الحرب في أوكرانيا، سيشجع الدول الأعضاء على المضيّ قدماً في هذا الأمر، لما فيه من مصلحة استراتيجية، تبقى إمكانية، لكن فرص حصولها تصبح ضئيلة كل يوم، وهو أن يعود الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد في جزء كبير من موارده في الطاقة على روسيا في حال تمّ التوصل إلى حل سلمي بين الطرفين.

صعوبة حصول هذا الأمر تكمن في أن الاتحاد الأوروبي لا يريد العودة إلى الوراء، على الرغم من أن عدداً من الدول الأعضاء قد يفضّل عدم ترك روسيا في موضوع الطاقة.

3- العلاقات عَبْر الأطلسية:

يعتمد تطوّر هذه العلاقات، صعوداً أو هبوطاً، على القوى الحاكمة لدى الطرفين، الآن وفي المستقبل. وفي حال انتهاء الحرب قريباً، من المرجح أن يبقى الاتحاد الأوروبي متمسكاً بِنِيّته الاستقلال عن الحماية الأميركية، ولكن لن يضغط في استثماراته الدفاعية كثيراً، أي قد يشهد حراكه الاستقلالي بعض البُطْء والتراخي.

المسار الثاني: استمرار الحرب لفترة طويلة:

في حال فشلت كل المساعي السياسية والدبلوماسية في وضع حدّ للحرب، لتستمر بالتالي لفترة طويلة، ربما لسنوات، فإن السيناريوهات الفرعية المطروحة هي التالية:

1ـ الاستراتيجية العسكرية:

فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية، ينطبق ما طُرح في سيناريو انتهاء الحرب، من ناحية إصرار الاتحاد الأوروبي على تعزيز قوته الدفاعية. لكن مع استمرار، لن يشوب إصرار الاتحاد أي بُطْء، بل سيعمل على تعزيز قوته بوَتيرة أسرع. ومن المتوقع أن يطّور الاتحاد مَرافقه وهيئاته الدفاعية، ويستثمر أموالاً أكبر، فضلاً عن استثمار الدول الأعضاء في تعزيز جيوشها بشكل كبير.

2ـ سياسات الطاقة:

تنطبق على سياسات الطاقة في سيناريو استمرار الحرب، الحيثيات ذاتها التي ذُكرت في سيناريو انتهاء الحرب قريباً، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي يبدو عازماً على تعزيز قوته واستقلاليته في مجال الطاقة. وبالطبع استمرار الحرب سيمنع أي بُطْء في هذا الإطار، ويشجع على الإسراع في تطوير الطاقة المتجددة، استناداً إلى الخطط التي لخصتها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في 12 كانون الأول/ ديسمبر، وذلك لأن الحرب ستفرض ضغوطاً مالية، تصبح معها الطاقة المتجددة غير المكلفة أكثر من ضرورية.

3- العلاقات عَبْر الأطلسية:

كلما طالت الحرب شعرت القوى الأساسية في الاتحاد الأوروبي بضرورة الظهور بمظهر الندية أمام الولايات المتحدة، في الموضوع الأوكراني. وبالتالي سيعمل الاتحاد على المضيّ بوتيرة سريعة في تحقيق الاستقلال عن واشنطن، وبشكل خاص في الموضوع العسكري، كما سيعمل بشكل موازٍ على تعزيز دوره في «حلف الأطلسي»، تحديداً من خلال تطبيق نسبة الـ2% الدفاعية.

ولا بد من الإشارة إلى ثلاثة أمور أساسية تتعلق بسيناريو استمرار الحرب لفترة طويلة:

1. الأول أنه في حال استمرار الحرب وتوسّعها، فإن ذلك قد يخلق مشاكل داخل الاتحاد الأوروبي، إذ قد لا تتمكن كل الدول الأعضاء من الالتزام بسياسات صارمة موحدة، الأمر الذي قد يُحدث انقسامات، فيما يُشبه الانقسام بين معسكر العدالة الذي يريد محاسبة موسكو بأي ثمن، وبين معسكر السلام الذي يريد إنهاء الحرب ولو على حساب أوكرانيا.

2. الثاني يرتبط بدعم أوكرانيا في حرب طويلة، الأمر الذي سيفرض تكاليف كبيرة على الاتحاد الأوروبي، مما سيؤثر على القطاعات العديدة داخل الدول الأعضاء. واستطراداً، إن دخول أوكرانيا (نحو 44 مليون نسمة) إلى الاتحاد الأوروبي سيفرض تحدّيات جديدة على الاتحاد.

3. الثالث يتعلق بحالة توسّع الحرب ودخول دول أخرى إليها، أو تطوّرها نحو استخدام الأسلحة النووية، إذ سيطغى في حينه التسليح في الاتحاد الأوروبي على كل القطاعات الأخرى، وسيتّجه التمويل الأساسي واستثمارات الصناعة إلى مُعَدّات التسليح، كما حصل خلال الحرب العالمية الثانية.

يبقى سيناريو أخير، قد لا يرتبط ضرورة بحرب قصيرة أو حرب طويلة، وهو سقوط كييف ومعظم أوكرانيا بيد الروس. هنا ستنطبق معظم شروط الحرب الطويلة، على مساعي الاتحاد الأوروبي، وستكون الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات، من الحرب الواسعة إلى السلم الطويل.

خلاصة

في المحصلة، بدأ الاتحاد الأوروبي منذ اليوم الأول للغزو الروسي لأوكرانيا، جهوداً حثيثة دعماً لكييف، وهو ما أسهم في مساعدتها، إلى جانب الدعم الأميركي، على الصمود. لكن إذا كانت موازين المعركة على الأرض الأوكرانية يشوبها الكثير من التعقيدات، حيث لا تزال الصورة غير واضحة تماماً، فإن الأكثر وضوحاً في كل المشهد هو أن جهود الاتحاد الأوروبي، أو معظم دوله لإحداث تغييرات استراتيجية، قد وُضعت على السكة. ويمكن القول: إن الاتحاد الأوروبي أحدث شِبه ثورة لتغيير استراتيجيته العسكرية وسياساته التقليدية في مجال الطاقة، ومن المرجّح أنه يتّجه كذلك إلى تحقيق تقدّم في تغيير نمط العلاقات مع واشنطن.

Dimensions
for Strategic Studies

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net